التغيرات الإجتماعية ودورها في إنتشار الجريمة المنظمة دراسة وصفية تحليلية للجريمة المنظمة بولاية الخرطوم (2022 - 2017)

أ.أحمد عبد المكرم علي محمد
طالب دكتوراة – قسم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا- جامعة النيلين

د. أسيا محمد شريف همت
أستاذ مشارك- قسم علم الاجتماع جامعة النيلين

المستخلص:

تناول البحث موضوع الجريمة المنظمة في ضوء التغيرات الاجتماعية التي لعبت دورا في انتشار الجريمة المنظمة، وعلاقة ذلك بواقع المجتمع السوداني المتمثل في التحولات الاجتماعية بجوانبها السياسية والأمنية والقبلية والمشكلات الاسرية.هدف البحث الى التعرف على التغيرات الاجتماعية التي أدت الى انتشار الجريمة المنظمة، والكشف عن مدى تأثير عوامل الهجرة والحروب والصراعات السياسية والاضطرابات الأمنية في انتشار الجريمة المنظمة، ومعرفة علاقة انتشارها بضعف الضبط الاجتماعي والعادات والتقاليد والقيم الاجتماعية، والتعرف على علاقة انتشار الجريمة المنظمة بانتشار استخدام التقنيات المعاصرة في المجتمع السوداني.اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لرصد وقائع البحث وفهم الأسباب والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي الى انتشار الجريمة المنظمة، مستعيناً بأدوات جمع البيانات (الملاحظة- المقابلة- الإستبيان)، وتم استخدام العينة القصدية وعينة الكرة الثلجية عبر الاختبار العشوائي من عينان مختارة من المجتمع ومقابلات مع بعض مجموعات الجريمة المنظمة.وتوصل الباحث الى أهم النتائج الى أن التغيرات الاجتماعية الأكثر تأثيراً على انتشار الجريمة، التغيير في القيم جعل المجتمع السوداني يتقبل ببعض الجرائم اجتماعياً خاصة اختلاس المال العام وأموال الأفراد وجرائم الشيكات ويعتبر الكثير من الناس أن اختلاس الاموال والتهريب التجاري والضريبي ليست جريمة.مما أدى الى تحالفات إجرامية مع مجموعات إجرامية أجنبية.

الكلمات المفتاحية: التغير الاجتماعي ، الجريمة، الجريمة المنظمة،الدور ، إنتشار

Social chanches and the ir role in the spread of organized crime in the of Khartoum
(2017 -2022 AD)

Ahmed Abdelmukram Ali Mohamed
Asia Mohamed Shareef Himmat

Abstract:

The research dealt with the organized crime in light of the social changes that played a role in the spread of organized crime, and its relationship to the reality of Sudanese society represented in social transformations with their political, security, tribal aspects and family problems.The aim of the research is to identify the social changes that led to the spread of organized crime, and to reveal the impact of migration factors, wars, political conflicts and security disturbances on the spread of organized crime, and to know the relationship of its spread to weak social control, customs, traditions and social values, and to identify the relationship of the spread of organized crime to the spread of the use of technologies Contemporary Sudanese society.The researcher followed the descriptive analytical approach to monitor the facts of the research and understand the causes and social and economic changes that led to the spread of organized crime, using the data collection tools (observation - interview - questionnaire), and the intentional sampling and snowball sampling were used through random testing from two selected eyes from the community and interviews with some groups Organized crime.The researcher reached the most important results that the social changes that most affect the spread of crime, the change in values made the Sudanese society accept some crimes socially, especially the embezzlement of public money and individual money and check crimes, and many people consider that embezzlement of money and commercial and tax smuggling are not a crime. Criminal association with foreign criminal groups.

Keywords: social change -organized crime -crime -role/light.

مقدمة:

اصبحت موضوعات الجريمة المنظمة واحدة من الموضوعات تاخذ تطوراً مستمرا لارتباطها بالتحولات الإجتماعية وتطور الوسائل والاسباب التي تؤدي إلي ارتكابه وإنتشارها بل أن جماعات الجريمة المنظمة اصبح لها قدرات وإمكانيات تقنية وتكنولوجية تنظيمات دقيقة وقد عرف العالم المعاصر جماعات المافيا الإيطالية التي لها فروع في معظم انهاء العالم في كل القارات ، إلا انه في الا ونة الاخيرة اصبح هناك جماعات كثير تنشط في الجريمة المنظمة علي مستوي القارات وتعمل بشكل منظم ومتفاوتة الإمكانيات حسب مستوي البئة الإجتماعية المحلية التي تنشأ فيها هذه الجماعات حتي أن المعالجات الأكاديمي للجهات المتخصصة أشارت إلي ان الجريمة المنظمة ليست بالضرورة ترتبط بجمعات مستمرة تنظيميا ولزمن طويل أو بصورة إحترافية، لكن بأي حال فإن الجريمة المنظمة هي أكثر خطورة وأكثر تأثير علي المجتمع منغيرها من اشكال الجرائم الاخري .

وبذلك تاخذ الجريمة المنظمة طابع الإنتشار في حالة حدوث تحولات إجتماعية في اي مجتمع ساء كانت تحولات إسياسية او امنية او إجتماعية او إقتصادية او غيرهاوتنتشر في فضاء إجرامي واسع ومتنوع مثل (جرائم الأموال ، جرائم العنف ، التزوير' القتل وغيرها) لذلك هي تحتاج إألي دراسة إجتماعية للوقوف علي عليها ودراستها دراسة علمية في ضؤ التغيرات الإجتماعية التي تلعب دوراً في إنتشار الجريمة المنظمة .

مشكلة البحث:

يتمثل في أن هناك تغيرات إجتماعية متعددة حدثت في المجتمع السوداني تبعها إنتشار واسع للجريمة ذات الطابع المنظم عكس سابقتها التقليدية، ويلاحظ ظهور كثير من المسميات لبعض الجماعات الإجرامية التي أصبحت منتشرة في المجتمع وفي مؤسساته الرسمية وغير الرسمية ، وقد عرف المجتمع السوداني الجريمة بطابعها التقليدي سابقا ومع هذه التغيرات فإن وقف الجريمة المنظمة الان تحتاج إلي دراسات علمية في ضؤ التغيرات الإجتماعية التي لها دوراً في إنتشار الجريمة المنظمة .

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث في جانبين هما:

1.الأهمية العلمية:

تدخل الدراسة ضمن الإهتمامات العلمية للباحث وفي مجاله الأكاديمي.

الأهمية العملية:

1. تقديم تفسير وتحليل لمشكلة التغيرات الإجتماعية ذات الصلة بإنتشار الجريمة المنظمة.
2. إفادة الجهات ذات الصلة بمعلومات تفيد في إتخاذ القرارات المناسبة للتأثير إيجابيا علي مشكلة الجريمة المنظمة .
3. يساهم البحث في الحد من التأثير السلبي للجريمة علي عادات وقيم وتقاليد المجتمع السوداني.

4. توضيح دور الإضطرابات والأزمات الإجتماعية في إنتشار الجريمة المنظمة.
5. إبراز علاقة إنتشار الجريمة المنظمة بتطور التقنيات المعاصرة وإنتشارها في المجتمع السوداني .

أهداف البحث:

1. التعرف علي التغيرات الإجتماية التي ادت إلي إنتشار الجريمة المنظمة وتحليلها في سبيل المحاولة لإيجاد حلول لمشكلةالجريمة المنظمة في المجتمع السوداني.
2. الكشف عن مدي تأثير عوامل الهجرة والحروب والصراعات السياسية والإضطرايات الأمنية في إنتشار الجريمة المنظمة .
3. معرفة علاقة إنتشار الجريمة المنظمة بضعف الضبط الإجتماعي والعادات والتقاليد والقيم الإجتماعية.
4. تطبيق الأطر العلمية والنظرية للإستفادة منها في تحليل وفهم وتفسير عميق لموضوع الجريمة في مجال علم الإجتماع .
5. إثراء البحث العلمي في مجال علم الإجتماع والأنثرو بولوجيا بإضافة دراسة علمية تطبيقية.

تساؤلات البحث:

التساؤل الرئيسي: (ما التغيرات الإجتماعية التي ادت إلي إنتشار الجريمة المنظمة في السودان حديثاً؟). ويتفرع منه للأسئلة الاتية

1. إلى أي مدي قادت عوامل الهجرات والصراعات السياسية والإضطرابات الامنية إلي ظهور الجريمة المنظمة .
2. ماعلاقة إنتشار الجريمة المنظمة بتطور وإنتشار إستخدام التقنيات المعاصرة في السودان.
3. مامدي تأثير عوامل الحوجة والحرمان علي إنتشار الجريمة المنظمة .
4. ما علاقة تغير قيم وعادات تقاليد المجتمع السوداني بإنتشار الجريمة المنظمة.

منهجية البحث:

المنهج الوصفي التحليلي:

يتم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي لرصد ظاهرة الجريمة المنظمة بهدف فهم الأسباب والمتغيرات الإجتماعية والإقتصادية التي ادت إلي إنتشار الجريمة المنظمة وفهم التداخلات بينها من خلال اولصف والتحليل والتفسير، ويُمكن ذلك من إستخدام (إستمارات الإستبيان، وتحليل الأطر النظرية، والوثائق والمستندات وغيرها). يُعطي مساحة لإستخدام النعارف الاخري للوصول إلي نتائج مو ضوعية . هذابجانب التتبع التاريخي للعوامل المتداخلة ذات الصلة بموضع البحث، مستعيناً بأدوات جمع البيانات وهي(الاستبيان، الملاحظة، المقابلة)

مجتمع وحدود البحث:

يشمل مجتمع البحث بعض المجموعات والأفراد الذين لهم صلة بموضع البحث بولاية الخرطوم.

حدود البحث:

المجال المكاني: ولاية الخرطوم في اماكن تواجد المجموعات المبحوثة.

المجال الزماني: (2017- 2022م)

المجال البشري: الأفراد أو المجموعات التي تدخل ضمن العينات المبحوثة في موضوع البحث وهم الذين تجري معهم الدراسة الميدانية وتجمع منهم البيانات بولاية الخرطوم

عينة البحث:

يقومم الباحث بإستخدام العينة القصدية وعينة الكرة الثلجية.

مصطلحات البحث:

تعريفات التغير الإجتماعي وهي:

تعريف نيسبت:

يشير إلي مجموعة متتابعة من التبدلات والإختلافات التي تحدث عبر الوقت داخل كيان مستمر في الوجود.[1]

تعريف بوتمور:

فرق بوتمور بين التغير الإجتماعي والتغير الثقافي ، ويري ان التغير الإجتماعي بانه جملة التغيرات التي تحدث في العلاقات الإجتماعية .بينما يشير التغير الثقافي إلي التغيرات التي تطرأ علي العلاقا ت الإجتماعية اوبعض النظم في البناء الإجتماعي ومستوي العلاقات التفاعلية بينها.وعلي ضؤ تلك التعريفات يمكن صياغة تعريف جامع لمفهوم التغير الإجتماعي.[2].

التعريف الاجرائي لمفهوم التغير الإجتماعي:

يقصد في البحث تلك التغيرات والتحولات الاجتماعية التي طرأت علي المجتمع علي المستوي الثقافي والاجتماعي والاقتصادي المستويات المختلفة للحياة الاجتماعية وأثر دلك علي انتشار الجريمة المنظمة.

تعريفات الجريمة:

الجريمة لغة:

يقصد بالجريمة الذنب، وهو فعل مقترن بالجرم والذنب والتعدي وجمع جرم جروم واصل المعني القطع، فنقول جرم أي اذنب، والجرم مايفعله الإنسان مما يوجب القصاص اوالعقاب في الدنيا والاخرة.

الجريمة في الإصطلاح:تعني كل فعل معارض للقانون سواء كان هتا القانون إنسانيا اوإلاهيا ويشير لفظ الجريمة علي انه فعل من افعال الشر والخطيئة اما اتهام الشخص بإرتكاب جريمة معينة فيسمي تجريماً[3]

الجريمة من منظور إجتماعي:

يقصد بهاأي سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت الجماعات جزاءات سلبية تات طابع رسمي ، كما تعني ايضاً اي خطأ يرتكب ضد المجتمع ويعاقب عليه وقد يكون هتا الخطأ ضد شخص معين او ضد جماعة من الاشخاص او المجتمع.[4]

الجريمة من منظور قانوني:

يتفق اغلب فقهاء القانون علي صعوبة تعريف الجريمة وتلك لعدم ثبات المعايير التشريعية والقضائية والعرفية المؤثرة في تعريفها =، فالجريمة يمكن ان يقصد بها فعل غير مشروع عن ما وردت عليه الإرادة الجنائية ويقررله القانون العقوبة والتدابير ويعتبر فاعله مسؤلا عذه حيث يقوم تعريف الجريمة علي العناصر التالية. (الفعل - المخالفة للقانون- صدوره عن إرادة الجاني).[5]

الجريمة المنظمة:

إن تعريف الجريمة المنظمة به غموض والعديد من الخلافات ووجهات النظر من قبل فقهاءالجريمة،رغم قدم الجريمة المنظمة وبقيت محاور إختلاف الفقهاء تدور حول الوسائل والهداف وانطاق المكاني وشكلية التعامل وبذلك لم يكن هناك إتفاق مطلق، وبذلك تعددت تعريفات الجريمة المنظمة بين الإختصار والتفصيل، فمنهم من يري أنها مشروعات عمل نظمت لتحقيق أهداف ومكاسب إقتصادية من خلال نشاطات غير قانونية والبعض الاخر ينظر لها بالنقابات الإجرامية او الدوائر والحلقات التي تنشغل بالنشاطات الإجرامية كخطة عمل في الحياة وينظر لها اخرون بإرتباطها بالعنفوالفساد وطلب الحصول علي السلطة وإتسام العضوية فيها بالولاء والإستمرار والرغبة في الإفساد بهدف السيطرة والربح.[6]

مفاهيم والنظريات المفسرة للبحث:

الاتجاه الاجتماعي:

لا يختلف اصحاب هذا الاتجاه حول تفسير الظاهره الاجرامية واعطاء العوامل البيئه المحيطه بالمجرم أولوية لكنهم اختلفو فيما بينهم نسبه لتعدد العوامل الاجتماعيه المحيطه بالمجرم والجريمه وتنوعها بل الاختلاف في درجه هذه العوامل، وبذلك تتعددت النظريات في المدرسه الاجتماعيه واهمها نظريه الانوميه نظريه التكوين الاجتماعي ،النظريه البيئة.[7]

نظريه الصراع : تتمثل نظريه الصراع في نظريات كل من اميل دوركايم وروبرت ميرتون سيلل....الخ. نظرا ولاك العلماء للجريمه بنظرات مختلفه ويعتبر(اميل دوركايم)، رائد في هذا الاتجاه ،ثم ميرتون في حديثه عن الانوميه وأهلين بنظريه الفرص المتاحه وسللين في نظريه الصراع الثقافي وغيرهم .[8]

اميل دور كايم والانومية :

استخدم مفهوم الانوميه لتفسير بعض الظواهر الاجتماعيه ومنها السلوك المنحرف وقد تعرضا لمفهوم الانوميه وركزا على ايضاح الكيفيه التى يستطيع بمقتضاها مجتمع تذداد فيه درجات التباين الاجتماعي الاني القائم على البساطه والتضامن العضوي الموجود في المجتمعات المعقده.

فرزا دوركايم بين ثلاثه اشكال شاذه من تقسيم العمل وهي تقسيم العمل بالاكراه والتقسيم الذى لايتحقق في ظله التضامن والتقسيم الذي تسوده ظروف شاذه وهو ما اطلق عليه

دور كايم (الانوميه) ويعني بها الافتقار الي التكامل او التلائم المتبادل بين الوظائف التي تنشاء عن الازمات الصناعية بين العمل وراس المال وازدياد التخصص في العلوم .[9] وهذه الفكرة لدراسات دور كايم خلال الفترة التي كان ينظر فيها للسلوك المنحرف علي اساس بايولوجي لكنة جاء لينظر الي الجريمة علي انها حدث ضروري لكل تطور اجتماعي والمجتمع دون انحراف يعتبر جامدا وثابتا ولن يتطور اجتماعيا؛وان المجتمع دون الجريمة يصبح دربا من دروب الخيال وان المجتمع في حالة حراك دائم دون ثبات وجمود وهذة الحتمية ادت الي ان يقول دور كايم ان الجريمة شيئا عاديا في المجتمع لكن لم يعتبر المجرم شخصا عاديا فقد ميز بين الانحراف كحقيقة وكنتيجة لعوامل نفسية تكمن داخل بعض الافراد،وأن الفرد الذي يعاني بعض الشذوذ يسلك سلوكا منحرفا .وبذلك ينظر لمجتمع للنحراف باعتباره يعبر عن حريه الفرد، كما يمثل جانبا من التكليف التي يدفعها المجتمع كضريبه للتغير الاجتماعي .

في ظل هذه المعالجات فرق اميل دور كايم بين نوعين من التضامن في المجتمع التضامن الالي والتضامن العضوي حيث يختص التضامن الالي بالمجتمعات البسيطه اما التضامن العضوي يختص بالمجتمعات المعقده القائمه على التفكك والتعاقد والفرديه واكدعلي ضروره ان تواثر فيه الاتصالات المتشعبه الي التضامن العضوي وتشيع فيه ظاهره التمايز الفردي وصعوبه العقل الجمعي.[10]

توصل دور كايم الي خلاصه بان التباين الكبير في نسب الانتحار يتلازم مع دوره العمل بينما ترتفع نسب الانتحار في فترات الكساد الاقتصادي. وبذلك يقرر دور كايم ان الجريمه اجتماعيه المنشاء وعلى هذا فأن ضعف الضوابط الاجتماعيه وعدم قدرتها للسيطره علي رغبات الناس وتطلعتهم المختلفه تؤدي الي الانتحار وهذا يسمى بالانتحار الانومي واكد انا هنالك نسب مرتفعه بين رجال الاعمال والثروات الكبيره والاشخاص المطلقين وفرقا بين نوعين اخرين من انواع الانتحار الاول هو (الانتحار الاناني)وهذا ينتج من الاستغلال الذايد للفرد عن المجتمع الذي يعيش فيه والنوع الاخرى هو(الانتحار الايثاري)وهذا يكون نتيجه للاندماج والتفاعل الكامل مع المجتمع الذي يقود الفرد لتضحيه ويرتبط غالبا بالجماعات العقايديه والعسكرية.[11]

نظرية روبرت ميرتون (الانومي) :

رغم أتجاه ميرتون نحو مفهوم الانومي يأتي بعد دوركايم الانه حدد في العام 1938 في مقال وضح فيه التفسير الثقافي وألاجتماعي للسلوك المنحرف وأطلق عليه (الانومي) وأكد (ميرتون) على الأبنيه ألمعياريه ويتفق مع دوركايم بأن الجريمة رد فعل اجتماعي لمواقف اجتماعيه تدفع ألي الأنحراف كما هو الحال في حالات السلوك الطبيعي الاجتماعي .وهنا نجد أن(ميرتون) لم يحصر نفسه في الانتحار فقط بل أستخدم الانومي في انحراف الاحداث ،الاختلال العقلي ،تعاطي المشروبات الكحوليه ،والمظاهر الشاذه،ولم يهتم بالطبيعه البيولوجيه في تفسير الانحراف واستند على البناء الاجتماعي وأكد على أن الانسان ليس على وتيره واحده من التوافق والرضا مع المجتمع الذي ينتمي اليه لانه في حرب متحده بين الدافع البيولوجي والضوابط الاجتماعيه متفقا مع

(فرويد). وفي تفسيره للانومي والسلوك المنحرف حاول ميرتون تطبيق نظريه (دوركايم)على المجتمع الامريكي واوضح أن المجتمع يتمثل بوجود أهداف ثقافيه ووسائل مؤاسسيه تسعى لتحقيق هذه الاهداف الثقافيه .[12] وقد قسم أعضاء المجتمع ومدى استجابتهم للاهدجاف الوسائل الموجوده في المجتمع وتوصل الي وجود خمسه انماط في المجتمع: (الشخص التوافقي، الشخص الطقوسي،الشخص الانهزامي، الشخص المحدث، الشخص الثائر)

وبناءا علي هذا التصنيف يصبح كل اولئك المجرمون ماعدا التوافقي ، حاول الغاء المسئوليه علي النظام الاجتماعي وليس علي الفرد والسلوك الاجرام هو نتيجه الضغوط التي تنتج من اختلال التوازان بين الاهداف الثقافيه والفرص المتاحه للتحقيق الاهداف المحدده من ما يؤدي الي الغوص في السلوك الاجرامي لليحدد مدي انحراف الفرد فقط بقدر ما يؤكد ان هنالك خلل في البناء الاجتماعي.[13]

2/ نظرية الصراع الثقافي:

هذه النظريه صاغها (سللين) وحولا عبرها تشخيص العلاقه بين الثقافه والشخصيه في ذلك يري ان معاير السلوك هي قواعد تؤسس علي المواقف الاجتماعيه نحو الطرق المختلفه التي يختارها الفرد تحت نوع معين من الظروف . للذلك معايير السلوك توجد كلما كانت هنالك جماعات وهي ليست من صنع الفرد في الجماعه ولا تقف ضد الحدود السياسيه وليست بضروره ان تحتويها القواعد القانونيه .[14] وبالتالي تري النظريه انه يقع هنالك صراع معايير وان (الصراع الثقافي) قد ينشأ بسبب تداخل معايير السلوك وهو امر حتمي عندما تنتشر ثقافه في منطقه ثقافيه فرعيه تكون في اتصال مع المعايير الاخري الصراع وفقا للنظريه قد يتحقق بين الانماط الثقافيه المختلفه علي النحو التالي:

أ/ عندما تصتدم ثقافه مع حدود منطقه ثقافيه اخري .

ب/ عندما يمتد قانون الجماعه الثقافي ليغطي جماعات اخري

ج/عندما يهاجر اعضاء احد الجماعات الثقافيه الي جماعه اخرى.

البحث الميداني:

1/ منهج البحث:

في إطار تطبيق منهجية البحث يتم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي عبر وصف مجتمع البحث، بداية بوصف الخصائص الاجتماعية والديمغرافية والانشطة المختلفة الآخرى.

أما في الجانب التحليل، تم اخضاع كل البيانات التي يتم جمعها عبر الأدوات المختارة وهي (الملاحظة، المقابلة، الاستبيان) الى التحليل في جانبيه الاحصائي والاجتماعي، في الجانب الاحصائي يتم توزيع البيانات عبر البحث وجدولتها وتحويلها الى نسب مئوية، أما في الجانب الاجتماعي فيتم ربط البيانات الاحصائية المحولة لإلى نسب مشوية بواقع مجتمع البحث وتفاعلات المقابلة والملاحظة والأطر النظرية المستخدمة في الدراسات الاسبقة وآراء الباحث مع الاخذ بجانب ذات صلة بالمنهج التاريخي فيتم تطبيقه بالرجوع الى المصادر الثانوية كالكتب والمراجع والدراسات

السابقة التي تناولت موضوع الجريمة، وبذلك تتكامل الاجراءات المنهجية المستخدمة في تحقيق أهداف البحث.

2/ مجتمع الدراسة:

ولاية الخرطومهي إحدى ولايات دولة جمهورية السودان، وفيها توجد مدينة الخرطوم عاصمة البلاد، تقع الولاية وسط السودان شمال شرق أواسط البلاد في مركز السودان قرب مكان التقاء النيلين الأبيض والأزرق ليكونا نهر النيل معًا، يحدها من الجهة الشمالية الغربية الولاية الشمالية ومن الجهة الشرقية والجنوبية الشرقية ولايات كسلا والقضارف والجزيرة، ومن الجهة الشمالية الشرقية ولاية نهر النيل، تاريخيًا أطلق اسم الخرطوم على العاصمة الوطنية للسودان، كما يطلق الاسم نفسه على الولاية كذلك. وفي الضفة الغربية للنيل توجد مدينة أم درمان التاريخية التي بناها الإمام المهدي المعروف بقائد الثورة المهدية، وتعرف بأنها مركز مركز العاصمة، وتشكل المدن الثلاثة: الخرطوم وأم درمان والخرطوم بحري، العاصمة المثلثة.[15]

3/ عينةالبحث:

العينة القصدية:

تم استخدتم العينة القصدية لأن المجتمع يستهدف نشاط مجموعات مهينة وقاصدة الأماكن التي تنتشر فيها هذه المجموعات، وأيضاً الشكان الذين تقع معظم هذه الجرائم في حدود سكنها، وبذلك تم استخدام العينة عن طريق الاختيار العشوائي، لأن مجتمع البحث لا تتوفر فيه بيانات إحصائية دقيقة ولا يمكن الحصول على قائمة تضم السكان حتى تجرى عينان غير العشوائية، وبذلك هذه العينة تتناسب مع ظروف مجتمع البحث وأنها أيضاً يتسم مجتمع البحث بالتجانس والتماثل.

العينة الكرة الثلجية:

فرضت طبيعة الدراسة وبعض الظروف الاجتماعية للمبحوثين أن يتم استخدام عينة الكرة الثلجية المتدحرجة نسبةً لحساسية موضوع البحث وارتباطه بجوانب أمينة بالنسبة للمبحوثين، وطبيعة هذه المجموعات هي السرية المطلقة والحس الأمني وإرتياد الخفاء والشك والريبة وعدم الشفقة في حدود اجتماعية ضيقة جدا وبحذر شديد، لذلك كانت مداخل بناء الثقة بين الباحث والمبحوثين ضعيفة وعبر مراحل وتمهيد بزمن طويل، ورغم ذلك عبر مداخل الأفراد، وكانت البداية من مجموعة تم اتخاذ هذه المجموعة جسر ووسيلة للحصول على مجموعة آخرى،والإنطلاق من مقابلة من فرد الى لقاء أفراد آخرين، وهكذا الى اجراء كل المقابلات.

حجم العينة:

نسبةً لعدم وجود بيانات احصائية عن مجتمع البحث أخذت العينة بصورة تقريبية من اللجان الشعبية حيث قدر مجتمع البحث 10.000 وتم توزيع 100 إستمارة استبيان لتصبح العينة وفقاً في الآتي:

القاعدة: العدد الكلي × 100

العينة المأخوذة

= 10.000 = 100 % 10

100

تحليل بيانات البحث ومناقشة التساؤلات:

جدول رقم (5) يوضح دور تغيير القيم الاجتماعية في إنتشار الجريمة المنظمة

العبارة	العدد	النسبة المئوية
الى حد كبير	70	% 70
له دور محدود	25	% 25
ليست لها اي دور	5	% 5
المجموع	100	% 100

المصدر: الدراسة الميدانية للباحث 2022م: يتضح من الجدول أعلاه أن القيم دوراً كبيرً في إنتشار الجريمة بالسودان ويظهر من خلال إجابات المبحوثين وقد أشار 70 % من تغيير القيم المجتمع السوداني له دور لحد كبير، بينما 25 % يرون أن تغيير القيم له دور محدود وأخيراً 5 % فقط يرون أن القيم بيس لها دور في انتشار الجريمة المنظمة، لكن يرى الباحث أنه بالرغم من تعدد الاجابات المبحوثين أن تغيير القيم الاجتماعية ذات الصلة بالإنتشار الجريمة، كثيراًة ويت+6

تذلك من خلاص واقع المجتمع السوداني، أيضاً أشارت الدراسات السابقة المستخدمة في البحث (دراسة أحلام العطا، وصباح عبدالله، ومحمد يعقوب)، بأن المجتمع السوداني به تغير اجتماعي كبير كما في دراسة أحلام العطا في نهر النيل ودراسة محمد يعقوب بغرب كردفات، هذا بالاضافة الى دراسة (بامبيلا) ويرى الباحث أن التغير في القيم أجمع متسارع في المجتمع السوداني مما أفرز مجموعة من الجرائم، ويرى الباحث أن ظهور الجريمة المنظمة وانتشارها، وماهي ردة فعل للتغير الكبير في قيم المجتمع السوداني، خاصة في الجانب القيم الاجتماعية والاقتصادية، كما أن نظريات علم الاجتماع الجنائي المستخدمة في البحث تؤكد ذلك كما في خاصة جانب القيم الثقافي، كما أشارت نظريات الصراع الثقافي، المخالطة الفارقة) والتي إذ أما نظرنا الى مضمونها نجد ما تجسد في واقع مجتمع البحث وقضية، وهنا يظهر جلياً أن تغير القيم الاجتماعية له دوراً كبير في انتشار الجريمة المنظمة بالسودان.

جدول رقم (6) يوضح أكثر القيم تاثير في إنتشار الجريمة المنظمة

العبارة	العدد	النسبة المئوية
القيم الدينية	34	%34
القيم الثقافية	26	%26
تغير مفهوم الجريمة إجتماعياً	16	16
كل ما ذكر	24	%24
المجموع	100	%100

المصدر: الدراسة الميدانية للباحث 2022م: يتضح من الجدول اعلاه أن القيم الاجتماعية

الدينية والثقافية هي الأكثر تأثيراً ولها دور كبير في انتشار الجريمة المنظمة، حيث أجاب 34 % من المبحوثين بأن القيم الدينية هي الأكثر تاثيراً، بينما 26 % لا يرون أن القيم الثقافية هي المؤثرة ثم 24 % يرون أن كل ما ذكر من تغيرات لعبت دوراً في انتشار الجريمة المنظمة وأخيرا 16 % أن السبب يرجع لتغيير مفهوم الجريمة اجتماعياً، ومن خلال تلك الاراء المتعددة للمبحوثين، يرى الباحث أنها تؤكد أن حجم التغير في القيم الاجتماعية كبير وأن التغير الاجتماعي والتحولات التي طرأت على المجتمع السوداني السوداني هي ليست ذات مسار واحد، وإنما في مسارات متعددة أبررزها التحولات في القيم الدينية والثقافية والاجتماعية، وأيضاً في اتجاهات أفراد المجتمع والذي بموجبه تتغير مفهوم الجريمة إجتماعياً مما يدل على أن التغيير الاجتماعي فيالسودان هي تعبير اجتماعي واسع وذات طبيعة غير مخطط لها (عشوائية) وبالتالي أن الاطر النظرية المرتبطة بالتغير الاجتماعي إشارة الى أن التغيير الاجتماعي العشوائي له تأثيرات اجتماعياً سلبية على المجتمع الشئ الذي ينذر بمستقبل سلبي في اتجاه انتشار الجريمة وتأثيرها على المجتمع في حالة عدم حدوث أي نوع من التخطيط الذي يوجه التغير الاجتماعي في التحولات الاجتماعية والسياسية.

أيضاً يرى الباحث أن بعض القيم في المجتمع السوداني خاصة الموضحة في الجدول أعلاه تحتاج الى مراجعة من داخل المؤسسة الاجتماعية خاص مؤسسات التنشئة الاجتماعية والقانونية،وإلا نجد التغيرات تفرز لنا إجرام اكثر تنظيماً وأكثر تطوراً وتأثيراً على المجتمع، وعليه نؤكد أن الجريمة المنظمة تأثرت كثيراً بتغيير القيم من الجانب السلبي، وأدى ذلك الى انتشار الجريمة المنظمة.

جدول رقم (8) يوضح دور الصراعات السياسية في انتشار الجريمة المنظمة

العبارة	العدد	النسبة المئوية
لحد كبير	78	% 78
لحدٍ ما	17	% 17
لا أعرف	5	% 5
ليس لها دور	0	0
المجموع	100	% 100

المصدر: الدراسة الميدانية للباحث 2022م:

يتضح من الجدول أعلاه أن الصراعات السياسية لها دوراً كبيراً في انتشار الجريمة وقد أجاب بذلك 78 % وهم غالبية المبحوثين، ثم 17 % أجابوا بلحد ما و5 % أجابو بلا أعرف، ويرى الباحث أن اتفاق المبحثوين بنسبة 95 % بان الصراعات السياسية دوراً في انتشار الجريمة المنظمة بدل على أن الحد من انتشار الجريمة المنظمة أو القضاء عليها يرتبط ارتباط قوي يوقف الصراعات السياسية، باعتبار ان الصراعات السياسية تعزز عوامل مساعدة لانتشار الجريمة منها إشعال الحرب والذي بدوره يفاقم مشكلات النزوح والفقر والتيتم والترمل والمشكلات الاسرية المختلفة. هذا بجانب انشغال الحكومة بمكافحة الجريمة أو أن بعض التنظيمات تستفيد من الشائعات الاجرامية. وايضاً تتوفر الحماية للجماعات الاجرامية وتصبح محمية سياسياً، وقد أقر المبحوثين بذلك، حيث

نجد أن 27 % في الجدول(9) بأن الصراعات السياسية تنشر الجماعات الاجرامية للمنظمة، أجابو بان الصراعات السياسية تشغل الحكومة عن مكافحة الجريمة، و14 % اشارو ان الجماعات السياسية تستعين بها، وايضاً أنها قد تجد الحماية السياسية. وقد اشرت دراسات الجريمة أن الجريمة المنظمة تتغذي من رحم الصراعات السياسية والازمات الاقتصادية والحرب، وايضا أن هناك علاقة قوية بين طبيعة النظم السياسية وواقع انتشار الجريمة المنظمة.

فالنظم السياسية الديمقراطية هي أكثر قدرة وحرصاً على انشاء قوانين ودساتير تتلائم مع مكافحة الجريمة، وايضاً بهذه النظم مراقبة من لشعب وهي غالباً توفر اوضاع اجتماعية وقانونية متساوية بين المواطنين مما يقلل من انتشار الجريمة وكل ذلك عكسه صحيح عند التنظيم السياسي الدكتاتوري، الذي يستفيد منظومتها من جماعات الاجرام في قمع المواطنين أو خلف واقع يخدم مصلحة النظام الدكتاتوري راجع الفصل الثالث باب الجريمة المنظمة.

كما أن تعاون النظم السياسية يؤدي الى الافلات من العقاب، خصة الجماعات والافراد التابعين للدولة، وقد اشار(مارك شو) مدير المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة المعايرة للحدود الوطنية، بانه من ضروريات القضاء على الجريمة المنظمة، هو إنهاء افلات الجماعات الفاعلة السابقة للدولة من العقاب حتى يعزز ذلك الصمود العالمي في مواجهة الاجرام المنظم. (راجع فعل الاجرام المنظم بالبحث).

جدول رقم (10) يوضح تأثير المتغيرات الأمنية في إنتشار الجريمة المنظمة

العبارة	العدد	النسبة المئوية
لها دور كبير	77	% 77
لها دور محدود	18	% 18
ليس لها اي دور	5	% 5
المجموع	100	% 100

المصدر: الدراسة الميدانية للباحث 2022م:يتضح من الجدول أعلاه أن التغيرات الامنية لها سلبياً دور كبير في انتشار الجريمة المنظمة وقد أجاب بذلك 77 % و18 % أشرو بان لها دور محدوداً و5 % فقط يرون أنه ليس لها أي دور، لكن رغم اختلافات اراء المبحوثين إلا ان الغالبية تؤكد الدور الكبير الذي تلعبه الاجهزة الأمنية في انتشار الجريمة المنظمة، وعليه يرى الباحث أن مجرد انتشار الجريمة فقط هو مؤثر بأن التغيرات الأمنية السلبية هي واقع اجتماعي يعيشه المجتمع السوداني وذلك واضح جلياً من خلال الاضطرابات الامنية ذات الطابع السياسي في غالبية السودان بما فيها الخرطوم، وهي تتأثر ببعضها تاثيراً مباشر لعوامل اجتماعية متعددة منها الهجرة والنزوح ، وكما اشرنا الي ذلك في الجدولين السابقين (8،9) بان هذه الجماعات تستعين بها بعض الجماعات السياسية وتنشغل الحكومة عن مكافحتها في حالة الصراعات السياسية بل هي محمية سياسياً احياناً، وكذلك اجابات المبحوثين هي تساعد في هروب جماعات الاجرام من العقاب بالقانون، وتستغل ذلك في احكم سيطرتها على واقع الجريمة، واحياناً تعتدي على افراد

الأمن انفسهم وقد تكررت الجرائم من قبل جماعات الجريمة المنظمة في أماكن قريبة من أقسام الشرطة وأسواق وسط المدينة من ضمنها على سبيل المثال اعتداءات عصابات منظمة على التجار في السوق العربي وسط الخرطوم في مارس 2022م وايضاً في نفس الشهر بل قبل ذلك باسبوع كانت .مشادات عنيفة بين المواطنين وعصابات النيغرز، وايضاً مع اصابة فرد يتبع لعصابة 9 تسعة طويلة برصاص بالثورات حسب ما جاء في جريدة الاطباء الالكترونية السبت 2022/4/9م الموافق 8 رمضان العدد(53) وايضاً في نفس العدد اصابة شخص ونهب سيارة مسؤول بالفاشر، كما أن عصابات 9 تسعة طويلة قتلت باشمهندس يدعي نادر باستخدام ساطور وضربة في رقبته حتى الموت كما أوردت صحيفة الدار في 20 مارس 2022م وعدد من الصحف الاخرى مما يؤكد حقيقة انتشار الجريمة المنظمة وعلاقة ذلك بالتغيرات الامنية المسلحة. وتتابع الجرائم من تزامن متقارب يربطنا بحقيقة الدور الكبير للتغيرات الامنية في ذلك في ضوء اجابات المبحوثين الموضحة في الجدول اعلاه، وقدعرف العالم ظهور عصابات مرتبطة بالانفلات الامني، جماعات(البلوساريل) في المغرب وجماعات (كوفو الهويوغو) في بوركينا فاسوا (القراصنة) في الصومال ومومباي في الهند.

جدول (11) يوضح مساعدة التغيرات الامنية في انتشار الجريمة المنظمة:

العبارة	العدد	النسبة المئوية
ساعد في انتشار الجريمة	29	% 29
ساعد في ظهورها للعلن	7	% 7
يسرت المتهرب من العقوبة	13	% 13
شجعت في تكوين مجموعات إجرامية	44	% 44
آخرى (العنف)	7	% 7
المجموع	100	% 100

المصدر: الدراسة الميدانية للباحث 2022م:

يتضح من الجدول اعلاه أن التغيرات الامنية التي ساعدت في انتشار الجريمة المنظمة هي متنوعة ولكن اكثر تاثير لها أنها شجعت في تكوين جماعات اجرامية منظمة وأجاب بذلك 44 % من المبحوثين وهم غالبية المبحوثين و29 % أنها ساعدت في انتشار الجريمة ثم 13 % أنها يسرت الهروب من العقوبة، واخيراً 27 % أنها ساعدت في ظهورها وفي زيادة استخدام العنف ومن خلال ذلك يرى الباحث أن ظهور هذه الجماعات وانتشارها تزامن مع تفاقم الاوضاع الامنية وتشجع ذلك للهرب من العقوبة والادوات حدة استخدام العنف بكافة أنواعه والتي أشرنا اليها في الجداول (9 ، 8، 10) بأنها ترتبط بالعامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي وبالتالي أن استمرار التغيرات الامنية السلبية سوف يساعد في انتشار أنواع جرائم خطيرة مستقبلاً. وعليه فإن الخلاص من الجريمة المنظمة واثارها يرتبط بمتغيرات أمنية ايجابية من قبل الدولة وذلك بالعمل في معالجة المشكلات الامنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بتغطية الجريمة المنظمة.

جدول رقم (12) يوضح دور انتشار التقنيات المعاصرة في انتشار الجريمة المنظمة بالسودان:

العبارة	العدد	النسبة المئوية
لحد كبير	55	% 55
لحدٍ ما	31	% 31
لأ أعرف	12	% 12
ليست لها دور	2	% 2
المجموع	100	% 100

المصدر: الدراسة الميدانية للباحث 2022م:

يستبين من الجدول أعلاه أن 55 % من المبحوثين يرون التقنيات المعاصرة لعبت دوراً كبيراً في انتشار الجريمة المنظمة بالسودان وذلك رأي أغلبية المبحوثين، ثم يليهم 31 % يرون أنها لعبت دوراً لحد ما ، و12 % لا يستجيبون بلا أعرف واخيراً 2 % فقط يرون أنها ليست لها أي دور في ذلك ولكن يرى الباحث بالرغم تعددد اراء المبحوثين فأن التقنيات المعاصرة لعبت دوراً كبيراً مما جعل أغلبية المبحوثين يستجيبون بذلك أيضاً تلك الاجابات تؤكد التقنيات المعاصرة دوراً في جوانب متعددة اذا نظرنا لاجابات المبحوثينفي الجدول رقم (13) والذي ظهر نسبة أن التقنيات المعاصرة ساعدت تسهيل الاتصال بين جماعات الجرائم المنظمة واكد ذلك 3 % من المبحوثين وأيضاً تمكنت الجماعات في امتلاك أدوات اجرامية ووفرت لهم تقنيات الاتصال الجماعي ، مما يؤكد أن انتشار استخدام التقنيات المعاصرة غير متحكم فيها من قبل الدولة واستخدامتها غير محفظ له واستخدام عشوائي ومن خلال المقابلات التي اجراها الباحث مقابلة رقم (2) ذكر عضو مجموعة جرائم الشهريين أنهم يملكون تقنيات مختلفة منها (جهاز التحري- وجهاز خاص باستخدام (G P S) وأجهزة أخرى لم يسميها ومن خلال ملاحظتي أن المبحوث كان متحفظاً شيئاً ما عن ذكر قيمة التنظيمات الاخرى ويرى أن التقنيات المتحفظ ذكرها من قبل المبحوث قد ترتبط ليلموا ومحرمة سائلة أو غير سائلة وقد تكون أيضاً أدوات مرتبطة باستخدام الصنف أو باختراق الاجهزة المعلوماتية وغيرها ،وبالتالي يرى الباحث أن التقنية والتكنولوجيا المعاصرة هي واحدة من العوامل المهمة في عملية التسعير الاجتماعي سواء كان تغير ايجابي أو سلبي راجع فعل التغير الاجتماعي بالبحث، وطالما أنتشار التنظيمات المعاصرة سلاح ذو حدين فأن من الضروري التخطيط لهذه التقنيات وما تحملها من محتوى معلومات ثقافي أجتماعي أمني أو اجرامي وقد ورد من بعض المبحوثين أنهم تعلموا بعض الاساليب من الافلام والمسلسلات عبر الوسائط وقد ذكر عضو مجموعة (9 طويلة أن لهم قروبات لها تسميات ويتواصلون فيها تواصل رمزي واستخدام مصطلحات حصرية خاصة بمجموعتهم فقط واذا لم يحدث التخطيط والتحكم فيها في يوم ما ستستهلك هذه المجموعات الاجرامية تقنيات معاصرة اقوى من تقنيات الدولة، كما في كوبا والمكسيك وكولمبيا وايطاليا وغيرها.

جـدول رقـم (13) يوضـح كيـف سـاعدت التقنيـات المعـاصرة في انتشـار الجريمـة المنظمـة بالسـودان:

العبارة	العدد	النسبة المئوية
سهلت الاتصال بين جماعات الجريمة	30	% 30
وفرت التقينات الاتصال الجماعي	15	% 15
إمتلكت الجماعات إدوات إجرامية حديثة	28	%28
لم تساعد	0	0
كل ما ذكر	27	% 27
المجموع	100	% 100

المصدر: الدراسة الميدانية للباحث 2022م:

يتبـين مـن الجـدول أعـلاه أن التقنيـات المعاصرة سـاعدت في انتشـار الجريمـة المنظمـة في اتجاهات متعـددة ونسـبة متفاوتـة حسـب اراء المبحوثـين حيـث راى 30 % بـأن التقنيـات المعـاصرة سـاعدت بتسـهيل الاتصـال بـين جماعـات الجريمـة و28 % يـرون بأنهـا سـاعدت الجماعـات في امتـلاك أدوات اجراميـة و15 % يسـتجيبون بعبـارة كل مـا ذكـر ،ولا يوجـد مبحـوث يسـعى دورهـا في ذلـك وبالتـالي اذا نظرنـا البيانـات الجـدول السـابق (12) ومـن واقـع تحليـل الاجابـات المبحوثـين فيـه واجابـات الجـدول أعـلاه نجـد تطابـق كبـير في أقـوال اعطـاء الجماعـات المقابـلات بأنهـم يمتلكـون أجهـزة إتصـال متقدمـة منهـا أجهـزة التريـا وأدوات اخـرى وغالبـاً مـا تكـون مـواد سـائلة ومـواد حارقـة وماسـحة وأدوات أخـرى واسـتخدام تقنيـة الـ (COPS),وفي جانـب الاتصـال الجماعـي أن هـذه التقنياتـت سـاعدت الجماعـات الاجراميـة في انتشـار مواقـع تواصـل اجتماعـي وقروبـات خاصـة بهـم، ويعتمـدون فيـه التواصـل عـن طريـق الرمـوز واسـتخدام عبـارات خاصـة مفهومـة لـدي المجموعـة فقـط.

وهنـا يـرى الباحـث ضرورة أن تتحكـم الدولـة في طـرق اسـتيراد هـذه التقنيـات وتطبيـق اسـتخدامها ومراقبتهـا ، لأن واقـع اسـتخدام هـذه التقنيـات أنهـا غـير متحكـم فيهـا وتسـتخدم بعشـوائية دون تخطيـط مـن قبـل الدولـة مـما يمكـن هـذه الجماعـات في أن تتطـور وتتشـعب عـلى المجتمـع.

ويـرى الباحـث أن المتغـيرات الاجتماعيـة في الاوانـة الاخـيرة يلاحـظ فيهـا تطـور جماعـات الجريمـة المنظمـة فعـلى سـبيل المثـال أن عمليـات الخطـف سـابقاً لم تكـن باسـتخدام المواتـر والدراجـات الناريـة السريعـة كـما هـو الان عنـد مجموعـات تسـعة طويلـة وسـارقي المنـازل وهنـا شريـات التقنيـات هـذه قـد تسـاعد الجماعـات الاجراميـة بشـكل عـام سـواء كان جماعـات الاجـرام المنظمـة داخـل المؤسسـات الرسـمية أو خارجيـة.

مناقشة التساؤلات:

التساؤل الأول: ماعلاقة تغيير قيم المجتمع السوداني بانتشار الجريمة المنظمة؟

تـم طـرح هـذا التسـاؤل في عـدد مـن اسـئلة فرعيـة اخـرى في اسـتمارة الاسـتبيان ومـع كل تسـاؤل عـدد مـن المتغـيرات التـي أجـاب عليهـا المبحوثـين، إتضـح أن هـذا التسـاؤل منطقـي وواقعـي،

حيث اكد عليه المبحوثين وجود علاقة قوية بين تغير قيم المجتمع السوداني وانتشار الجريمة المنظمة في عدة اتجاهات، وستجد ذلك في الجداول (5، 6، 7)، حيث 78 % من الجدول (5) بأن تغير القيم دوراً كبيراً في انتشار الجريمة المنظمة وفي الجدول رقم (6) اكد المبحوثين أن أكثر القيم تغيراً وتأثيراً في انتشار الجريمة المنظمة هي القيم الدينية والثقافية وتغير مفهوم الجريمة اجتماعياً، وفي الجدول(7) حول دور تغير القيم في قبول بعض الجرائم، اضح أن تغير قيم المجتمع اصبح يقبل ببعض الجرائم والجرائم الأكثر قبولاً قبول اختلاس المال العان،واختلاس أموال الأفراد وجرائم الشيكات.

وبذلك تم اثبات صحة التساؤل أعلاه.

التساؤل الثاني: إلى أي مدى قادت عوامل الصراع السياسي الى ظهور انتشار الجريمة المنظمة؟

تم طرح هذا التساؤل في عدد من اسئلة فرعية اخرى في استمارة الاستبيان ومع كل تساؤل مع المتغيرات الفرعية، وبعد الاجابة عليها من قبل المبحوثين في الاستبيان والمقابلات اتضح أن للصراع السياسي دوراً كبيراً ومؤثراً في انتشار الجريمة المنظمة حيث اجاب المبحوثين في الجداول (8، 9، 10) ،ونجد أن 78 % في جدول رقم (8) يرون أن الصراعات السياسية دوراً لجد كبير و17 % لحدما، أما في الجدول (9) أكدو أن نوع الدور الذي يلعبه الصراعات السياسية تجاه انتشار الجريمة المنظمة هو انشغال الحكومة عنها، وأنها ساعدت في إنتشار الجماعات الاجرامية المنظمة واستعانت ببعض المكونات السياسية بجماعات الجريمة المنظمة، وأن بعض الجماعات محمية سياسياً كما موضح بالنسب في الجداول المذكورة، وبذلك تم اثبات صحة هذا التساؤل اعلاه بأن الصراعات السياسية قادت الى انتشار الجريمة المنظمة، في انها انشغلت الحكومة عن مكافحتها واصبحت الجماعات قوية تستعين بها بعض الجماعات السياسية والبعض يجد الحماية سياسياً

مما تبين صحة هذا التساؤل أعلاه ومنطقيته.

التساؤل الثالث: كيف ساعد ظهور التقنيات المعاصرة الحديثة في إنتشار الجريمة المنظمة بالسودان؟

بعد تضمين التساؤل أعلاه في أسئلة الاستبيان والمقابلات وبعد أن أجاب عليها المبحوثين إتضح أن للتقنيات المعاصرة دوراً كبيراً في انتشار الجريمة المنظمة، وقد أجاب بذلك 86 % من المبحوثين، كما موضح في الجدول (12) وأن الكيفية التي ساعدت بها التقنيات المعاصرة الحديثة في انتشار الجريمة المنظمة هي أنها سهلت الاتصال بين جماعات الجريمة المنظمة،ومكنت الجماعات من امتلاك أدوات إجرامية حديثة وأيضاً وفرت تقنية الاتصال الجماعي عبر الوسائط والتطبيقات واستخدام الـــــــ G.P.S وغيرها ويؤكد ذلك إجابات كل المبحوثين كما موضح في الجدول (13)، وبذلك يتبين لنا إثبات صحة هذا التساؤل ومنطقيته.

الخاتمة:

بدأ البحث من فكرة مستخلصة من واقع الجريمة المنظمة في المجتمع السوداني مستنداً على موضوع التغييرات الاجتماعية ودورها في إنتشار الجريمة المنظمة في ولاية الخرطوم مستخدماً المنهج الوصفي التحليلي وأدواته المنهجية مع الإستعانة بأدوات ومصادر أولية وثانوية ومن خلال ذلك تأكد أن الجريمة المنظمة منتشرة في المجتمع السوداني وتتداخل الأسباب والمبررات التي تؤدي إلى إنتشارها وهي معقدة وقد يحتاج ذلك إلى إجراء مجموعة من البحوث من تخصصات متخلفة في شكل فرق بحثية حتى يتم معالجة هذه القضية بشكل مثالي، النتائج التي توصل إليها البحث تصب في مضمونها بإن الجريمة المنظمة منتشرة ومحسوسة بين الناس ، ولكن يتداخل مفهوم الجريمة المنظمة مع مفهومات أخرى، كالجريمة المتطورة والجريمة المحترفة والجريمة المخططة لذلك إحياناً يمارس الناس الإجرام المنظم ولا يدرون بذلك خاصة إذا كان ذلك داخل المؤسسات الرسمية، وأخيراً يرى الباحث أن مشكلة التغييرات الاجتماعية ودورها في إنتشار الجريمة المنظمة يحتاج إلى مجهود اجتماعي واعي لمعالجة هذه القضية في ضوء النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث.

النتائج:

لتغير القيم الاجتماعية دوراً كبيراً في انتشار الجريمة المنظمة خاصة القيم المترابطة بالجوانب الاقتصادية والدنية والثقافية، وانها تتغير بشكل متسارع ومستمر.

التغيير في القيم جعل المجتمع السوداني يتقبل ببعض الجرائم اجتماعياً خاصة اختلاس المال العام وأموال الأفراد وجرائم الشيكات ويعتبر الكثير من الناس أن اختلاس الاموال والتهريب التجاري والضريبي ليست جريمة.

بعض الجهات تستعين بجماعات الجريمة المنظمة لتحقيق أهدافها وانشغال الحكومة بوضع السياسي مكن جماعات الجريثمة المنظمة من الانتشار وإمتلاك وأصبحت مصدر يستثمر في الأزمات السياسة.

لتغيرات الامنية دوراً كبيراً في انتشار الجريمة المنظمة وخاصة التحولات الأمنية ذات الطابع السياسي زدفع ذلك الى تحالفات سياسية مع تجمعات اجرامية أجنبية وسها من الافلات من العقاب القانوني.

الصراع السياسي لعب دوراً لحد كبير في انتشار الجريمة المنظمة وأن القضاء على انتشار الجريمة المنظمة يرتبط ارتباط قوي بوقف الصراعات السياسي بصورة عاجلة.

التوصيات:

السعي للعمل بالتخطيط لعملية التغير ماعي وتوجيه التغير يما يتوافق مع قيم المجتمع، لأن التغير العشوائي يلعب دور سلبي متصارعاً في تغير مفهوم الجريمة اجتماعياً تجاه بعض الجرائم الخطيرة ويقبل بها(الاحتيال والغش، الشيكات، التهريب)، وضرورة تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية وتضافر جهد المؤسسات الاجتماعي ذات صلة للقضاء على انتشار الجريمة المنظمة.

ضرورة وقف الصراع السياسي لأن الصراع السياسي دور كبيرا في انتشار الجريمة المنظمة، وبعض الجهات السياسية تستعين بجماعات الجريمة المنظمة وتتحالف معها لتحقيق أهدافها

واستمرار الصراع السياسي تنشغل الحكومة عن مكافحة الجريمة ومعاقبة المجرمين، وذلك يمكن جماعات الجريمة من الانتشار والتوسع وامتلاك القوة توازي قوة الحكومة.

بسط الأمن باقوى ما يمكن وربطه بمعالجة جذور التحولات الاقتصادية السلبية ذات الطابع السياسي لأن ذلك يدفع جماعات الجريمة الى تحالفات اجرامية كبيرة مع جماعات أجنبية مما يضمن لها فرص الاستمرار وسهولة الاقلات من العقاب القانوني وتصبح أكثر خطورة وانتشاراً واستخدام العنف المفرط والقتل.

على الحكومة السعي في تحسين المؤسسات الاجتماعية وخاصة القانونية بالاختيار السليم لأفراد ذوي كفاءة وأكثر حزماً فيألا يتعاونوا مع مجموعات الجريمة المنظمة، وحتى لا يضطر الناس الى تجاهل القانوني وأخذ الحق بالطرف الغير قانوني أو اللجوء للعنف الاجتماعي كما في محاربة مجموعات تسعة طويلة الآن.

على الجهات المسئولة في الدولة اللجوء الى التخطط السليم في كيفية استيراد التقنيات المعاصرة ووضع اسس لإستخدامها استخدام سليم إيجابي وتوجهه بما يفيد المجتمع السوداين.

الهوامش:

(1) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، 1989م.

(2) السيد رشا غنيم، التكولوجيا والتغير الجتماعي، دار المعرفة الجامعية ط1، 2008.

(3) مير فرج يوسف، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، "2008'ب ط .ص50.

(4) حسين ابراهيم عبيد، الجريمة في العصر الحديث، دار النهضة، القاهرة، 1979م، ص9

(5) محمد عبدالمنعم عبدالخالق، الجرائم الدولية والجرائم ضد الانسانية، دار النهضة، القاهرة، 1989م،

(6) مير فرج يوسف، مرجع سبق ذكره، ص10

(7) ايمن مصطفي عبدالقادر، جرائم الحرب في افريقيا ظل القضائي الجنائي الدولي ، المكتب العربي للمعارف، القهاهرة ،مصر ،ط1، 2015م ، ص48

(8) المرجع السابق، ص48.

(9) محمد عارف،الجريمة في المجتمع، نقد منهجي في تفسير السلوك الاجرامي ،مكتبة الانجلو المصرية- الطبعة الثالثة 1990م.ص ص441-443

(10) المرجع السابق، ص ص 441-443

(11) اميل دور كايم ، الانتحار، ترجمة من عودة، منشورات الهيعة السورية للكتاب، مكتب الاسر،2011م، ص ص 11-13.

(12) محمد فتحي، علم النفس الجنائي علما وعملا، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ب ط، 2005، ص40.

(13) المرجع السابق، ص 41.

(14) سامية الساعاتي،الجريمة والمجتمع بحوث في علم الإجتماع الجنائي، 1983،ص 42

(15) ولاية الخرطوم، موقع ويب: ويكبيديا، تاريخ الدخول 2022/5/15م، السلعة 5:30 مساءً.

المصادر والمراجع :

(1) اميل دور كايم، الانتحار، ترجمة من عودة، منشورات الهيعة السورية للكتاب، مكتب الاسر.

(2) ايمن مصطفي عبدالقادر، جرائم الحرب في افريقيا ظل القضائي الجناني الدولي، المكتب العربي للمعارف، القهاهرة ،مصر ،ط1، 2015م

(3) حسين ابراهيم عبيد، الجريمة في العصر الحديث، دار النهضة، القاهرة، 1979م.

(4) سامية الساعاتي، الجريمة والمجتمع بحوث في علم الإجتماع الجنائي، دار النهضة بيروت، ط2 1983،م كمال دسوقي ،تطور النظريات النفسية الخاصة باسباب الإنحراف الإجرامي، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض، 1407ه

(5) السيد رشا غنيم، التكولوجيا والتغير الجتماعي، دار المعرفة الجامعية ط1، 2008.

(6) محمد عارف،الجريمة في المجتمع، نقد منهجي في تفسير السلوك الاجرامي ،مكتبة الانجلو المصرية-الطبعة الثالثة 1990م.

(7) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، 1989م.

(8) محمد عبدالمنعم عبدالخالق، الجرائم الدولية والجرائم ضد الانسانية، دار النهضة، القاهرة، 1989م،

(9) محمد فتحي، علم النفس الجنائي علما وعملا، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ب ط، 2005،

(10) منير فرج يوسف، الجريمة المنظمة عبر الوطنية،دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، "2008'ب ط .

(11) مدينة الخرطوم، موقع ويب: ويكبيديا.